

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2002/3
8 July 2002

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

المحفّل الاجتماعي

وثيقة عمل مقدمة من السيد خوسيه بينغوا بموجب

قرار اللجنة الفرعية ٢٤/٢٠٠١،**

١- طلبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في قرارها ٢٤/٢٠٠١ إلى السيد خوسيه بينغوا، عضو اللجنة الفرعية، إعداد ورقة عمل أولية تبين إجمالاً منهجية المحفل الاجتماعي وعمله. وتستهدف هذه الورقة تقديم معلومات إلى اللجنة الفرعية بشأن طبيعة المحفل الاجتماعي ودوره وأهدافه.

* قدمت وثيقة العمل هذه في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ حتى يتسنى أن تؤخذ في الاعتبار الترتيبات التي يتعين اتخاذها لتنظيم الدورة الأولى للمحفّل الاجتماعي تنفيذاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠٦/٢٠٠٢ الذي تأذن فيه بعقد المحفل الاجتماعي، لمدة يومين، قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية.

** الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة لا تعبر بالضرورة عن موقف اللجنة الفرعية أو أعضائها أو منظمة الأمم المتحدة.

أولاً - المحفل الاجتماعي: حيز ضروري

٢- سيعقد في يومي ٢٥ و٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الاجتماع الأول للمحفل الاجتماعي في قصر الأمم، جنيف. وسيشكل هذا المحفل حيزاً جديداً للتداول في إطار الأمم المتحدة يهدف إلى تحليل العلاقة بين عملية العولمة وحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في بيئة معولمة.

٣- وأيدت لجنة حقوق الإنسان، في مقررها ١٠٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، طلب اللجنة الفرعية بأن يأذن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد محفل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يطلق عليه اسم "المحفل الاجتماعي" قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية، بمشاركة ١٠ من أعضاء اللجنة الفرعية، مع أخذ التمثيل الإقليمي في الاعتبار. وستُدعى للاشتراك في المحفل الاجتماعي المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات ورابطات المواطنين وشخصيات وجامعيون ومنظمات عمالية ومنظمات خاصة ووكالات عامة معنية بالتعاون الدولي ومؤسسات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان^(١).

٤- لقد ناقشت اللجنة الفرعية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان طوال سنوات عديدة مدى ملائمة عقد اجتماع سنوي من هذا النوع وإنشاء حيز في إطار المنظمة لمناقشة التطورات المعقدة التي يشهدها عالم اليوم. وفي السنوات العشر الأخيرة، أعادت اللجنة الفرعية توجيه أولوياتها نحو دراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إدراكاً منها أن هذا الميدان الأساسي لحقوق الإنسان لا يجري دائماً تناوله بالتحليل المستفيض أو بنفس ما تحظى به الحقوق المدنية والسياسية من اهتمام.

٥- وفي بداية التسعينات، استرعت مجموعة الدراسات الطليعية التي عرضها السيد دانييلو تورك والتي ما زالت صالحة اليوم الاهتمام بوجه خاص إلى التغيرات العميقة التي يمكن أن تنجم عن الوضع العالمي الجديد فيما يتصل بحقوق الإنسان. وأثارت هذه الدراسات اهتماماً متزايداً بهذه المسائل، ولا سيما:

- (أ) التقارير المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان التي قدمها السيد لياندرو ديسبوي (الأرجنتين)؛
- (ب) مجموعة الدراسات التي أجراها السيد أسبيرون إيدي (النرويج)، لا سيما التقرير الأولي بشأن توزيع الدخل وحقوق الإنسان (١٩٩٤) والدراسات المتعلقة بالحق في الغذاء (١٩٩٩ و ٢٠٠٠)؛
- (ج) الدراسات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والحق في التعويض والقانون الدولي، وآثارها على حقوق الإنسان بوجه عام، وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه خاص، والدراسة بشأن الحق في المياه الصالحة للشرب، وكذلك دراسات أخرى أجراها السيد الحاج غيسه (السنغال)؛

- (د) الدراسات المتعلقة بالعملة والتجارة الدولية وآثارها على حقوق الإنسان اللتان أنجزهما السيد جوزيف أولوكا - أونيانغو (أوغندا) والسيدة ديببكا أوداغاما (سري لانكا) (١٩٩٩ و ٢٠٠٠)؛
- (هـ) الدراسات التي أجراها السيد دافيد فايسبروت (الولايات المتحدة) بشأن مدونة سلوك الشركات عبر الوطنية، ووثائق الفريق العامل المعني بالشركات عبر الوطنية التابع للجنة الفرعية؛
- (و) الدراسات المتعلقة بالتعليم وحقوق الإنسان التي أجراها السيد مصطفى مهدي (الجزائر)؛
- (ز) التقارير والوثائق الأخرى العديدة التي نُشرت فعلاً بشأن هذا الموضوع أو الجاري إعدادها في الهيئات المذكورة أو غيرها^(٢).

٦- كان الاقتراح بإنشاء محفل اجتماعي هو نتيجة لاستنتاجات الدراسة المعنونة "العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزيع الدخل" (E/CN.4/Sub.2/1995/14)، و E/CN.4/Sub.2/1996/14 ، و E/CN.4/Sub.2/1997/9 ، و E/CN.4/Sub.2/1998/8). وسلطت هذه الدراسة الضوء على ظهور فاعليات جديدة على الساحة العالمية وبينت أن عملية العملة تعقد التفاعلات تعقيداً يجعل من الضروري توفير أطر جديدة للنقاش، ذلك لأن الأطر الموجودة آنذاك كانت محدودة وغير كافية. ولوحظ أيضاً في هذه الدراسات أن الذين يهتمون بحقوق الإنسان يتجاهلون بوجه عام شواغل الذين يتخذون القرارات الاقتصادية المعولة، وأن الآخرين يتجاهلون بالطبع المجموعة الأولى. وأخيراً، لوحظ فيها أن أصوات الذين يعانون أو يستفيدون من آثار عملية العملة لا تُسمع دائماً في المحافل التي تتخذ فيها القرارات وأن من واجب الأمم المتحدة أن تُنشئ جسوراً بين الفاعليات المختلفة المعنية.

٧- وخلال السنوات الست الأخيرة، ناقشت اللجنة الفرعية هذه الأفكار والمقترحات واعتمدت قرارات عديدة من أجل إنشاء المحفل الاجتماعي كوسيلة لمتابعة هذه المجموعة من الأعمال والاستفادة من المعارف المتراكمة وفتح حيز ملائم لمناقشة هذه القضايا الهامة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١ عقد في قصر الأمم، في جنيف، اجتماع تمهيدي حضره شخصيات عديدة، ومسؤولون رفيعون من المنظمات الدولية، وممثلون للمنظمات غير الحكومية والمنظمات النقابية الدولية ورابطات المواطنين. وافتتحت الاجتماع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، التي أعربت عن تأييدها لهذه المبادرة مثل غيرها من كبار المسؤولين في المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، الحاضرين في القاعة. وإذا كان من الصحيح أنه خلال سنوات التحضير للمحفل الاجتماعي هذه، ظهرت مبادرات أخرى ذات أهمية كبيرة (المحفل الاجتماعي العالمي في بورتو أليغري (البرازيل) والمحفل الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا)، إلخ)، فمن الصحيح أيضاً أنه على مستوى المنظمات الحكومية

الدولية ومنظومة الأمم المتحدة لم يكن هناك أي هيكل سنوي تناقش فيه هذه القضايا على نحو مفتوح ويمكن أن تكون حاضرة فيه جميع فاعليات العولمة.

٨- إن المحفل الاجتماعي ينبع من القناعة بأن من الضروري فتح حوار مثمر بين الفاعليات الاقتصادية وفاعليات العولمة والمتقنين والجامعيين الذين يدرسون هذه الظاهرة، ومجموعات المواطنين، وبوجه خاص الفئات الشعبية التي تعاني من آثار العولمة وجميع الذين يعملون في ميدان حقوق الإنسان. وكما يكون هذا الحوار خصباً، أنشئ هذا الحيز في إطار الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد في إطار ولاية اللجنة الفرعية، لإتاحة اللقاء بين فاعليات لم تكن تشترك عادة في نفس المناقشات: الحكومات، المنظمات الحكومية المعنية بالتنمية، الشركات عبر الوطنية، المؤسسات المالية، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، المصارف المتعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية، هيئات التعاون، المنظمات العمالية، الرابطات الشعبية، وهيئات المجتمع المدني المعنية بالتنمية والتضامن وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيكون للمشاركين حق متساو في الكلام، في مناخ يتسم بالحوار البناء واحترام أفكار وآراء الجميع.

٩- إن الهدف من المحفل الاجتماعي هو مناقشة أهم القضايا المتعلقة بالتنمية في العالم المعاصر، وبوجه خاص القضايا التي لها صلة بالعولمة وآثارها على السكان والفقر والتنمية والتعاون والإعمال الكامل لحقوق الإنسان. ولكن في الوقت نفسه، وخلافاً لمحافل النقاش الأخرى، سيسمح هذا المحفل باستخلاص مبادئ عامة ووضع مقترحات في مجال التنظيم وتقديم توصيات شتى لعرضها على اللجنة الفرعية قبل إحالتها إلى هيئات أعلى في منظومة الأمم المتحدة لكي تنظر فيها (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/1997/9 والجدول الواردة في المرفق). وعلى هذا النحو، فإن الغرض من المحفل الاجتماعي أن يكون مختبراً للأفكار لمنظومة الأمم المتحدة بوجه عام ولنظام الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها بوجه خاص. وسيتعين عليه أن يعطي توجيهات فيما يتعلق بخصائص وآثار عمليات العولمة المعاصرة، التي يعلم الجميع أنها تؤثر على الشعوب المختلفة تأثيراً متبايناً، وبوجه خاص في بلدان ومناطق العالم الثالث. وهكذا فإن رصيد المعارف المتكون بهذه الطريقة الديمقراطية سيشكل منطلقاً لصنع القرارات. وسيتعين على أعضاء اللجنة الفرعية العشرة الحاضرين في المحفل الاجتماعي إبلاغ اللجنة الفرعية وغيرها من الهيئات الدولية بنتائج مناقشات المحفل. وسيكون من المناسب تقديم قرارات ومشاريع محددة تعكس نتائج المناقشات وتترجمها إلى تدابير عملية لصالح النظام الدولي.

١٠- وتستجيب فكرة المحفل الاجتماعي أيضاً للمتطلبات والتحديات الجديدة التي تنطوي عليها عملية عولمة الاقتصاد التي تزايدت سرعة في العقد الأخير. إن الاتصالات العالمية والتبادل المتزايد للبضائع والموارد المالية، وكذلك تداول الرسائل والرموز الثقافية وأنماط الاستهلاك والمعايير الأخلاقية بوجه خاص، هي أمور تقتضي مشاركة عدد متزايد من فاعليات صنع القرار في ميدان التنمية. ودون التقليل من مسؤولية الدول فيما يتعلق

باحترام وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هناك فاعليات أخرى كثيرة لا تتحمل مسؤوليات في هذا المجال فحسب، وإنما كثيراً ما تحدد الردود المحتملة على المشاكل المطروحة أيضاً. والهدف من المحفل الاجتماعي هو حشد جميع هذه الفاعليات كيما تناقش معاً مسؤولياتها في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١- والغرض من المحفل الاجتماعي، أيضاً هو أن يكون إطاراً للقاء الهيئات المختلفة المعنية بالمسائل ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المكلفة برصد تنفيذ العهد، والفريق العامل المعني بالحق في التنمية وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، من أجل إيجاد صلات وأطر للالتقاء والتنسيق والعمل المشترك والتفاهم، كل في مجال اختصاصه.

١٢- وسيتبع المحفل الاجتماعي، في اجتماعه الأول، منهجية بسيطة ومفتوحة للمناقشات. وشكلت مجموعات عديدة، واحدة لكل صباح، بغية تنشيط المناقشات. ودُعي للاشتراك في هذه المجموعات ممثلون لمحلي بورتو أليغري ودافوس، وشخصيات دولية مرموقة من المفكرين والسياسيين وقادة المنظمات الشعبية، لا سيما شبكات المنظمات الإنتاجية ومنظمات العمال والنساء والحرفيين والصيادين والفلاحين والسكان الأصليين، ومجموعات مختلفة من المنتجين. ودُعي إلى الاشتراك في هذا الحوار أيضاً ممثلون للمنظمات الدولية المعروفة والهامة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات المشابهة. ودعيت أيضاً أهم المنظمات غير الحكومية، واشترك كثير منها في مجموعة يطلق عليها "أصدقاء المحفل الاجتماعي"، تستهدف تعزيز وتسهيل مشاركة المجموعات الشعبية في هذا المحفل. ويؤمل أن يشترك جميع هؤلاء المندوبين في النقاش على نحو ديمقراطي وعلى قدم المساواة.

ثانياً- مواضيع المحفل الاجتماعي وأهدافه وجدول أعماله

١٣- سيكرس أول اجتماع للمحفل الاجتماعي للعلاقة بين عملية العولمة وإعمال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض الفقر والقضاء عليه وإعمال الحق في الغذاء.

١٤- ويشعر مراقبو عمليات العولمة بقلق متزايد إزاء آثارها على الفقر والجوع. وتسفر الإحصاءات عن نتائج مقبوضة للغاية بحيث لم يعد لها تأثير يذكر على الرأي العام. وتنقل الأنباء كل يوم حالات كثيرة بالغة التعقيد، ويبدو الأمر وكأن الأقدار تصب لعنتها على ملايين الناس، دون أن يلوح في الأفق أي حل لهذه المآسي. وكثيراً ما يدفع التعقيد البالغ لهذه الظواهر إلى التقاعس عن العمل وإلى الاعتقاد بأنه لا جدوى من محاولة التفكير في هذه القضايا. ومع ذلك، هناك مناطق كاملة في كوكبنا محرومة من أي آفاق للتنمية، ومن إمكانات النمو الاقتصادي أو حتى من مجرد البقاء والحفاظ على حد أدنى من الاستقرار. وترى أكثر البلدان تقدماً بقلق أعداداً كبيرة من السكان تبحث عن حل لمشاكلها من خلال الهجرة، وتدرك تماماً أن مجرد إغلاق الحدود ليس حلاً لا في الأجل

القصير ولا في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، تلاحظ أعلى السلطات الاقتصادية العالمية أن أنظمة التعاون من أجل التنمية، والمساعدة الإنسانية، وبوجه عام عمليات نقل الموارد من العالم الأول إلى العالم الثالث، المسماة بمشاريع التنمية، هي في حالة أزمة، أو فشلت بالفعل. ومن الجلي لأي شخص يتابع بانتباه النقاش السياسي وتحليلات المتخصصين في الصحافة العالمية أنه لا بد من بذل جهد مكثف ومنتظم من أجل إنشاء نماذج جديدة، وتقديم مقترحات جديدة، وعقد تحالفات واتفاقات مختلفة. إن مظاهرات الجماهير التي حدثت في معظم مناطق العالم في السنوات الأخيرة ليست إلا تعبيراً آخر عما لاحظته اللجنة الفرعية منذ سنوات عديدة، قبل حدوث هذه المظاهرات، ودفعها إلى إنشاء هذا المحفل العالمي.

ألف - ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيئة معومة

١٥ - الموضوع الرئيسي للمحفل الاجتماعي هو تفهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيئة معومة.

١٦ - وقد أكد المقرر الخاص، السيد دانييلو توركو، في تقريره E/CN.4/Sub.2/1992/16، على ضرورة اعتماد مفهوم واسع لحقوق الإنسان وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف أن "التغييرات السياسية والاجتماعية الحديثة [...] تحمل على الاعتقاد..." بأنه قد حان الوقت تماماً الذي يتعين فيه التماس نهج موحد ومتوازن في تفسير العلاقة بين المجموعتين الرئيسيتين لحقوق الإنسان. واستشهد بـ "هانكين"، الذي قال إن "العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو قانون، وليست مجرد موعظة وأمنية. والحقوق التي يعترف بها هي من حقوق "الإنسان"، وهي عالمية وأساسية شأنها شأن الحقوق المعترف بها في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وتستند إلى هذه المبادئ معظم الدراسات التي أنجزتها اللجنة الفرعية خلال السنوات الأخيرة، وينبغي استخدامها لتوجيه مناقشات وأعمال المحفل.

١٧ - إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تمثل اليوم مدونة عالمية تطبق بالفعل، وافقت عليها الدول رسمياً، وتوفر قاعدة مشتركة يمكن انطلاقاً منها تصور إنشاء علاقات بين القطاعات الأكثر ضعفاً والدول والفاعليات غير الحكومية في مجالات التجارة في البضائع والصناعة والتمويل، وكذلك مع القطاعات غير الحكومية المعنية بالتنمية والتضامن الدولي. وينبغي أن تفهم هذه الحقوق بوصفها مجموعة من المبادئ التي يمكن على أساسها بناء نظام من أجل علاقات جديدة أفضل، في سياق العومة التي يشهدها كوكبنا.

١٨ - وفي مقابل عومة الأسواق وأنظمة المعلومات والأنظمة المالية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بدأت تظهر أشكال جديدة لعومة المجتمع السياسي والمجتمع المدني. ومن الشائع الحديث عن "العومة من أعلى" أو "العومة من أسفل"، أي عن المؤسسات والمنظمات التي تمهيك المجتمع المدني، وتعبّر عن أشكاله المختلفة،

والتي تنمي في نفس الوقت عملية العولمة ذاتها^(٣). وتحليل هذه الظواهر ينبغي أن يكون جزءاً من جدول أعمال المحفل.

١٩ - وأكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في دورتها الثامنة عشرة، في اليوم المكرس لمناقشة خاصة بشأن العولمة، على ضرورة وضع إطار تنظيمي لتخفيض الآثار الضارة للعولمة. ويجب إدراج الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في سير عمل المؤسسات المالية والتجارية الدولية وإلزام الشركات عبر الوطنية العاملة في بلد من البلدان بمراعاة حقوق الإنسان (انظر الوثيقة E/1999/22-E/C.12/1998/26). إن هذا الشاغل، الذي يشارك فيه على نحو واسع عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية، ينبغي أن يكون أحد المواضيع الكبيرة للمحفل، الذي يمكنه صياغة مقترحات بهذا المعنى لإحالتها بعد ذلك إلى الهيئات المتخصصة. ومن ثم ينبغي للمحفل أن يكون مصدراً للمعارف، ومكاناً لصياغة الآراء والمقترحات في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

باء - العلاقات بين التبادلات الدولية المعولمة وقرارات المؤسسات المتعددة الأطراف وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٠ - إن العلاقات بين "القرارات المعولمة" وحياة الأفراد تتزايد وثاقاً يوماً بعد يوم. وكثير من هذه القرارات يُتخذ فعلاً بمناسبة انعقاد مؤتمرات القمة أو الاجتماعات أو الجمعيات العالمية ويخص العالم بأسره، سواء من ناحية فوائده أو مساوئه المحتملة على السكان.

٢١ - ويتبين من المظاهرات التي تتعاقب في كل اجتماع عالمي أن أحد المواضيع البالغة الأهمية في القرن الذي بدأ هو موضوع العلاقات بين القرارات التي تُتخذ على مستوى الدول والهيئات المتعددة الجنسيات أو المتعددة الأطراف المختصة بشؤون التجارة الدولية من ناحية، وآثار هذه القرارات على مستوى البلدان والمناطق والمجتمعات المحلية والأفراد، من ناحية أخرى. وينبغي إذن للمحفل الاجتماعي أن يهدف إلى توفير حيز للحوار يمكن فيه تحليل هذه الجوانب الأساسية التي تهم الجماعة الدولية بأسرها.

٢٢ - ووفقاً للالتزام ٨ للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن، "تلتزم الدول بضمان أن يشمل ما تتم الموافقة عليه من برامج للتكثيف الهيكلي أهدافاً للتنمية، ولا سيما أهداف القضاء على الفقر، والعمل على توفير فرص العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي"، ولا ينبغي أن يكون ذلك على حساب أشد البلدان ضعفاً (انظر A/CONF.166/9). ويضاف إلى ذلك أن الرغبة التي أعربت عنها الجماعة الدولية على هذا النحو تنطبق أيضاً على جميع القرارات التي تُتخذ اليوم في ميدان التجارة والشؤون المالية. لقد نظرت اللجنة الفرعية في السنتين الأخيرتين في تقرير السيد أولوكا - أونيانغو والسيدة ديبكا أوداغاما اللذين عرضا تحليلاً

متعمقاً لهذه المسائل. وينبغي للمحفل أن يوفر للهيئات المختصة في هذه الأمور تحليلاً لمختلف الحالات مقدماً إليها كذلك مقترحاته وآراءه.

٢٣- وينبغي للمحفل الاجتماعي أيضاً، مع عدم المساس بما تفعله المؤسسات الأخرى المتخصصة ومع أخذ أعمالها في الاعتبار، تحليل العلاقات القائمة بين العمالة والتدابير الدولية لتحرير الأسواق، ورفع الضوابط التنظيمية عن الأيدي العاملة، وتطور التعريفات الجمركية، والتقصّش المفروض على الميزانيات من قبل البنك الدولي والهيئات المتعددة الأطراف. وينبغي أن يشمل تحليل حالة العمالة دراسة لآثار هذه التدابير على النساء والأطفال بوجه خاص. ولا ينبغي للمحفل الاجتماعي أن يتناول هذه التحليلات ذات الطابع الاقتصادي والمالي في حد ذاتها، كما يمكن أن يكون عليه الحال في مؤسسات أخرى متخصصة، وإنما ينبغي له أن يتناولها من حيث علاقتها مع حقوق الإنسان، وبوجه خاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جيم - الفقر والفقر المدقع في بيئة معولة

٢٤- أُعلن أيضاً في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أن عملية مكافحة الفقر واستحداث وسائل للإعاشة الدائمة هي مسؤولية أخلاقية وسياسية واقتصادية تقع على عاتق الحكومات الوطنية والجماعة الدولية.

٢٥- إن المحفل الاجتماعي ينبغي أن يكون محفلاً متميزاً يجري فيه دراسة حالات الفقر في العالم من منظور يهدف إلى تحقيق اتساق بين أبعاد المصالح الاقتصادية والتجارية والمالية من ناحية والأبعاد السياسية الأخلاقية الخاصة بحقوق الإنسان من ناحية أخرى. وربما يمكن في هذا المحفل، من خلال المقترحات البناءة، تبديد الإحساس بالإحباط الذي ينجم عن اختلاف وجهات النظر بين الذين ينهجون نهجاً مثالياً يتطلع إلى عالم أكثر عدلاً والذين ينهجون نهجاً يركّز على الممارسة الاقتصادية اليومية. ولهذا السبب، تقرر تكريس الجلسة الأولى للمحفل لهذه المسألة، دون إهمال تحليل هذه المشكلة المعقّدة من منظور أكثر عمومية.

٢٦- وهناك هيئات دولية كثيرة اتخذت قرارات اقتصادية وتجارية ومالية كان من نتيجتها تفاقم حالات الفقر في العالم بأسره، ولا سيما في المناطق النائية. وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يكون هو المكان الذي يمكن فيه تناول هذه الظواهر المترابطة وتحليلها من مختلف الوجوه بهدف إيجاد حلول لها.

٢٧- وينبغي أن يكون الفقر والفقر المدقع في المناطق الريفية هو أحد المواضيع الكبيرة في المحفل الاجتماعي، ذلك لأن البؤس يبلغ أسوأ درجاته في هذه المناطق، وبوجه خاص في العالم الثالث. ولهذا السبب سيتناول الاجتماع الأول للمحفل الاجتماعي هاتين المسألتين بوجه خاص.

٢٨- ويعتبر الفقر في المناطق الحضرية، وبوجه خاص في المراكز الكبيرة، إحدى المسائل الأخرى التي يتعين على المحفل الاجتماعي أن يكرس لها أكبر قدر من الاهتمام. ولدى اللجنة الفرعية كم كبير من الوثائق التي أعدها المقررون الخاصون بشأن الحق في السكن (انظر على سبيل المثال التقرير النهائي للسيد راجندار ساشار، E/CN.4/Sub.2/1995/12). وينبغي أيضاً تحليل القرارات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في استانبول (تركيا) في عام ١٩٩٦ والمناقشات المتعلقة بالحق في سكن ملائم، من المنظور الأوسع المقصود في هذا المحفل، أي من حيث العلاقة بين العولمة والحق في سكن ملائم (انظر تقرير السيد كوتاري، المقرر الخاص للجنة، E/CN.4/2001/51).

دال - تنظيم التبادلات الدولية والنظام المالي وأنشطة الشركات والمؤسسات عبر الوطنية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وآثارها على توزيع الدخل على المستويين الوطني والدولي

٢٩- تمثل التفاوتات في توزيع الدخل على المستويين الوطني والدولي أحد العوامل الكبيرة التي تتسبب في إضعاف التوازن الاجتماعي والسياسي وتفكيك المجتمعات. ويتفق جميع المؤلفين على أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقتضي تحسناً في العدالة الاجتماعية وفي توزيع الثروات والخدمات داخل كل مجتمع وفيما بين المجتمعات نفسها. وهناك عوامل كثيرة تفسر التفاوتات في توزيع الدخل على المستويين الوطني والدولي. وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يتيح الفرصة لتحليل هذه المشكلة وأن يقترح معايير وخططاً وبرامج تتيح تحسين هذا التوزيع.

٣٠- وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يسعى إلى تنسيق مداورات وإنجازات الفريق العامل للجنة الفرعية المعني بأساليب عمل وأنشطة الشركات عبر الوطنية، والإفادة منها، هذا الفريق الذي عكف في السنوات الأخيرة على جوانب عديدة تتعلق بهذه المسألة. ولا شك في أن بعض الشركات الإنتاجية أو الشركات المالية لديه طاقة عمل أكبر بكثير من طاقة عمل الدول، وكثيراً ما يكون لديه تأثير حاسم على حياة السكان. وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يكون مكاناً مفضلاً، لا للإبلاغ عن بعض الأوضاع الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً لوضع المعايير وصياغة مبادئ متفق عليها، وإجراء تحليلات بشأن أفضل الممارسات، ووضع مبادئ تنظيمية من شأنها تغيير العلاقات الحالية، التي تعتبر بوجه عام ضارة للغاية بالسكان الفقراء.

٣١- إن تجزؤ المجتمعات وعمليات التفكك الاجتماعي المعقدة هما في حالات كثيرة من النتائج غير المتوقعة للقرارات الاقتصادية والتجارية والمالية. والأزمة التي يشهدها كثير من أنظمة الاندماج الاجتماعي هي في سبيلها إلى أن تصبح أحد المصادر الكبيرة المحتملة للزراع والعنف. لقد ورد في الالتزام ٤ لإعلان كوبنهاغن الذي اعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (A/CONF.166/9، الفصل الأول)، ما يلي: "نلتزم بالعمل على تحقيق الاندماج الاجتماعي، وذلك بتشجيع إقامة مجتمعات تتسم بالاستقرار والأمان والعدالة وتقوم على تعزيز جميع

حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن" ومشاركة الجميع. ويركّز برنامج العمل على ضرورة وضع إطار تشريعي وآليات تتيح بلوغ هذا الهدف، وهذا أمر ينبغي للمحفل أن يوليّه اهتمامه.

٣٢- ومن هذا المنظور، يمكن أن يُعتبر المحفل الاجتماعي حيّزاً "للإنذار المبكر" بالتزاعات الاجتماعية والسياسية، ذلك لأن عدداً كبيراً منها إن لم يكن غالبيتها، كما هو معروف، مصدره حالات تدخل في المجال المعني. وفي هذا الصدد، يتسم صوت المنظمات الشعبية ورابطات المواطنين والمنظمات غير الحكومية وكذلك المثقفين والجامعيين والمؤلفين بأهمية استراتيجية خاصة ذلك لأنهم يسترعون الانتباه إلى الحالات قبل أن تندلع عمليات العنف والتدمير التي لا يمكن السيطرة عليها. ومن شأن فتح حوار في حيّز عام ورسمي يتبع منظومة الأمم المتحدة أن يكون فعالاً في هذا الصدد.

هاء- القرارات المتخذة على المستوى الدولي فيما يتعلق بالموارد والخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الصحة والحقوق في التعليم

٣٣- كثير من القرارات التي تُتخذ على المستوى الدولي تكون لها آثار على مستوى الموارد الأساسية التي يستمد منها السكان قوتهم وسبل تنميتهم. والسيطرة على هذه الثروات الطبيعية واستخدامها يتوقفان على نحو متزايد على قرارات تُتخذ في مجالات أخرى. وتتناول مناقشات اللجنة الفرعية بصفة متزايدة مسألتها في الحق في المياه الصالحة للشرب والحق في الغذاء، ضمن مسائل أخرى أساسية. وربما كانت العلاقات بين ممارسة هذه الحقوق وقرارات الفاعليات الاقتصادية العامة والخاصة من المواضيع المفيدة التي يجدر تناولها في المحفل الاجتماعي.

٣٤- إن القرارات الدولية التي تمّ الاقتصاد المعولم، على المستويين الخاص والعام، كثيراً ما تترجم بتخفيضات ملموسة في الميزانيات الاجتماعية. ولقد أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وغيره من المحافل الدولية على ضرورة الحرص على ألا تُتخذ القرارات الاقتصادية والمالية على حساب الهياكل الهشة للخدمات الاجتماعية، لا سيما في أشد البلدان فقراً.

٣٥- وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يهتم أيضاً بالنفقات الاجتماعية المكرسة للتعليم والصحة.

واو- آثار القرارات التي تُتخذ في ميدان التجارة الدولية والتمويل وتنظيم الاقتصاد العالمي على المجموعات الضعيفة، لا سيما الأقليات والسكان الأصليين والمهاجرين واللاجئين والنساء والأطفال وغيرها من قطاعات المجتمع

٣٦- إن اللجنة الفرعية مكلفة بوجه خاص بدراسة حالة الأقليات والسكان الأصليين والمهاجرين والمشردين والنساء والأطفال واللاجئين وغيرها من المجموعات الضعيفة. والعلاقات بين الظواهر العالمية ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية والمالية وتطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجموعات تتسم بأهمية بالغة ويتعين إدراجها في جدول أعمال المحفل الاجتماعي.

٣٧- وبصرف النظر عما تنجزه أو ينبغي أن تنجزه الآليات المتخصصة، مثل الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والمحفل الدائم لقضايا السكان الأصليين، ينبغي للمحفل الاجتماعي أن يتناول بوجه خاص مسألة ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من زاوية هذه المجموعات السكانية، وكذلك الحالات التي تُنتهك فيها هذه الحقوق من خلال تطبيق سياسات متعددة الأطراف أو من خلال أنشطة الشركات عبر الوطنية والمستثمرين وغيرها من الفاعليات. وينبغي للمحفل أن ينسق أنشطته مع المؤسسات أو الهيئات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

زاي- التعاون الدولي المتعدد الأطراف والثنائي، العام والخاص، من أجل التنمية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣٨- تمثل أهمية التعاون الدولي سمة أخرى من سمات عملية العولمة الجارية. وتتنافس مؤسسات التنمية العامة مع الهيئات العامة المتعددة الأطراف والمنظمات الخاصة أو المنظمات غير الحكومية، وشوهدت في السنوات الأخيرة كيانات قوية يمكنها تعبئة موارد هامة للغاية. ولذلك ينبغي أن يشمل نشاط المحفل الاجتماعي مناقشة خصائص المساعدة الإنمائية، والتعاون الدولي في إطار حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٩- ويمكن أيضاً أن تناقش في إطار هذا البند من جدول الأعمال، خلال الاجتماعات المقبلة للمحفل الاجتماعي الالتزامات التي تعهدت بها الجماعة الدولية، أي تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة للتعاون، واستراتيجيات مثل استراتيجية "٢٠/٢٠"، والوعود المتعلقة بتخفيض الدين الخارجي وغير ذلك من القضايا ذات الصلة.

٤٠- إن العلاقة بين المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان هي مسألة معقدة للغاية وتشغل الجماعة الدولية على نحو متزايد. وتحتل المساعدة الإنسانية مكاناً متزايد الأهمية في هذه الأيام، وقد ظهرت شبكات ضخمة للمساعدة بمناسبة الكوارث الطبيعية والحوادث الكبيرة، ولا سيما في حالات الأزمات السياسية واندلاع العنف. ولا جدال

في أهمية وضرورة هذه المساعدة في بعض الظروف، ولا سيما في حالات الكوارث أو الأزمات السياسية في العالم الثالث. ولكن هناك أيضاً صلة معقدة بين هذه التدخلات وآثارها. فليس من النادر أن تكون للمساعدة الدولية صبغة سياسية وأن تُستخدم كأداة للضغط. هذا، وإن الوسائل التي يُلجأ إليها لإضفاء فاعلية على هذه المساعدة تؤثر في حالات كثيرة على التنمية المقبلة للبلد المعني أو للمنطقة المعنية. وكثيراً ما تتحول المساعدة الطارئة إلى مساعدة دائمة، مما يدمر هياكل الإنتاج المحلية ويزعزع المجتمعات التقليدية. ويتعين تحليل هذه المسائل على ضوء حقوق الإنسان واقتراح اتجاهات واستراتيجيات على الجماعة الدولية والكيانات المختصة.

٤١- وينبغي أن يكون المحفل الاجتماعي حيزاً تُعلن وتُفكر وتُطرح فيه أفكار ابتكارية في مجال التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، وأن يساعد بوجه عام على تهيئة الظروف المواتية لتطوير التعاون الدولي كماً ونوعاً.

حاء- متابعة الاتفاقات المبرمة في الميدان الاجتماعي خلال اجتماعات القمة، لا سيما خلال مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وفي محافل دولية أخرى، فيما يتصل بالعلاقات بين النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي وإعمال حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٢- ينبغي أن يتحول المحفل الاجتماعي إلى آلية للنظر بصفة سنوية في القرارات التي تتخذها الدول خلال الاجتماعات العالمية المختلفة التي انعقدت في السنوات الأخيرة وفي اجتماعات المتابعة والتقييم الرسمية. وستتيح مناقشة هذا البند صياغة توصيات وتعزيز الرقابة التي تمارسها فاعليات مختلفة على نتائج هذه الاجتماعات.

طاء- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ودورها المحتمل فيما يتعلق بممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٣- اصطدم النقاش بشأن مؤشرات حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعقبات عديدة. ولم يمنع ذلك العديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة أو المرتبطة بها من إنجاز تقدم في هذا الميدان بل واستحدثت مؤشرات خاصة بها على أساس السياسات الاجتماعية للمناطق المختلفة، مثل مؤشر التنمية البشرية الذي استحدثه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٤- وينبغي للمحفل الاجتماعي أن يحلل المبادئ التي على أساسها وُضعت هذه المؤشرات، وأن يقترح حلولاً جديدة وأن يلتمس مساندة الهيئات المتخصصة كيما يتسنى دعم هذه المناقشات ببيانات كافية.

٤٥- وسيكون بمقدور المحفل الاجتماعي اقتراح مواضيع للتفكير فيها وطلب إنجاز دراسات بشأن مواضيع محددة، وتشكيل أفرقة عاملة، وبوجه عام، توجيه المقترحات التي من شأنها إتاحة التقدم وتحسين ظروف الحياة لقطاعات كبيرة من سكان العالم.

الحواشي

(١) سيتم اعتماد المشتركين من خلال رسالة رسمية من المنظمة أو المؤسسة المعنية، تذكر فيها وظائف ممثلها وبياناته الشخصية. ويمكن الحصول على تصاريح الدخول إلى قصر الأمم قبل بضعة أيام من الاجتماع من مكتب الاعتماد في 10 Genève 1211, avenue de la Paix, Villa Les Feuillantines, أو بالبريد الإلكتروني على موقع ويب www.unhchr.ch/html/menu2/2/sfmain.htm.

(٢) يمكن الاطلاع على جميع الوثائق المذكورة على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان على شبكة الويب (www.unhchr.ch).

(٣) يعتبر المحفل الاجتماعي العالمي، الذي انعقد في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في بورتو أليغري (البرازيل) مثلاً حياً لما نطلق عليه "العولمة من أسفل". ولقد ضم شبكات عديدة من المجتمع المدني المعولم من أجل مناقشة كيفية تأثرها بالعولمة. ويمثل محفل دافوس الاقتصادي العالمي، الذي انعقد بصفة استثنائية في نيويورك في عام ٢٠٠٢، تظاهرة من نوع آخر؛ فهو يضم بصفة رئيسية النخبة من الشركات والمؤسسات المالية وكبار المسؤولين الحكوميين في إطار غير رسمي لتحليل اتجاهات عملية العولمة. وأحد أهداف المحفل الاجتماعي هو إقامة الفرصة لمناقشة الاستنتاجات والأفكار الناجمة عن هاتين التظاهرتين ونشرها، ذلك لأنهما تعبران عن عالمين اجتماعيين مهمين للغاية، قلماً يوجد اتصال بينهما.

— — — — —